E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2014/IG.1/6
8 September 2014
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة النقل
الدورة الخامسة عشرة
الرباط، 27-28 كانون الثاني/يناير 2015

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في المنطقة العربية: الشروط المرجعية المقترحة لدراسة تقييم التشريعات في قطاع النقل

موجز

تتضمن هذه الوثيقة مقترحاً للشروط المرجعية المتعلقة بتكليف استشاري/استشارية لإعداد دراسة تُعنى بإجراء تقييم عام لوضع التشريعات في قطاع النقل في البلدان العربية. وبعد عرض الخلفية العامة التي أوجبت إعداد هذه الدراسة، تحدد الوثيقة الهدف من الدراسة، ومهام الاستشاري/الاستشارية المكلف/المكلفة إجراء الدراسة والمؤهلات المطلوبة، والمنهجية الواجب اتباعها، والمدة التي يستغرقها إعداد الدراسة.

ولجنة النقل مدعوة إلى النظر في هذه الشروط المرجعية ومناقشتها بغية إقرارها، من أجل تسريع الشروع في إعداد الدراسة.

أولاً- خلفية عامة

1- شهد النقل الدولي تطوراً كبيراً في السنوات الماضية، وخصوصاً في ما يتعلق بحجم أساطيل النقل، وعدد الركاب، وكميات البضاعة المتداولة، وذلك بفضل التحسين الكبير الذي أجري في وسائل النقل والمتمثل في استخدام الحاويات على الشاحنات والقطارات والسفن والطائرات. وقد استوجب هذا التطور مراجعة الهياكل المؤسسية لقطاع لنقل وإعادة النظر في التشريعات الوطنية الخاصة به، لاستكمال الإجراءات التي أدخلتها بعض البلدان إلى القطاع ومنها الخصخصة، بحيث أصبح القطاع الخاص يدير العديد من الإدارات المعنية بالنقل. وفي ضوء هذا التطور الهائل في مجال النقل، بات العديد من الهياكل والتشريعات الحالية في حاجة إلى تحديث من أجل معالجة قضايا النقل الجديدة، ومنها النقل الدولي المتعدد الوسائط، واللوجستيات، وسلاسل الإمداد الدولية.

2- وأولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتماماً بالغاً بوضع توصيات بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في بلدان المنطقة، فخصصت قسماً كبيراً من أنشطتها لهذا الموضوع. وكانت البداية من خلال تنظيم اجتماع للخبراء بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في المنطقة بالتعاون مع وزارة النقل السورية (دمشق، 12-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2008)، حيث قُدم استعراض أولي لواقع وقضايا الهياكل المؤسسية والتشريعات المطبقة في بعض الدول الأعضاء في الإسكوا ونماذج من الممارسات الحسنة في العالم. واتفق المجتمعون على تأليف مجموعة عمل تضم ممثلين عن الدول الأعضاء وتعمل على إسداء النصح بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل، على أن تقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بدور المنسق العام للمجموعة. كما اتفق المجتمعون على أن تكون مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في الطرق والسكك الحديدية في أولويات اهتمام مجموعة العمل كخطوة أولى والتركيز على التشريعات المتعلقة بالتنسيق بين الأطراف المؤسسية في الدولة.

3- كما أعدت الإسكوا دراسة معمقة حول مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل تتضمن عرضاً مفصلاً لتجارب ناجحة في هذا المجال في عدد من البلدان المتقدمة ومنها الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، بالإضافة إلى عرض الوضع الراهن لقطاع النقل في عدد من الدول الأعضاء. وتضمنت الدراسة تصوراً لإطار تنظيمي لقطاع النقل يتناسب مع ظروف البلدان العربية، ومجموعة من التشريعات تتناسب مع مكونات النقل المختلفة من أجل وضع إطار تشريعي شامل يضبط حركة النقل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

4- وبناءً على ما تقدم، تم تشكيل مجموعة العمل بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل في عام 2011، وقد عقدت ثلاثة اجتماعات حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة. الأول في إطار الدورة الثانية عشرة للجنة النقل (بيروت، 17 أيار/مايو 2011)، والثاني على هامش اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة النقل (بيروت، 24-26 نيسان/أبريل 2012)، والثالث في إطار الدورة الرابعة عشرة للجنة النقل (عمّان، 9-10 تشرين الأول/أكتوبر 2013).

5- وقد صدرت عن هذه الاجتماعات وعن دورات لجنة النقل عدة توصيات بشأن مواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل، من أهمها الطلب من الأمانة الفنية للمجموعة التنسيق مع الأمانة التنفيذية للإسكوا لوضع مسودة الشروط المرجعية لدراسة تقييم الوضع العام للهياكل المؤسسية في قطاع النقل في المنطقة، بهدف عرضها على مجموعة العمل لمناقشتها واعتمادها.

ثانياً- الشروط المرجعية المقترحة لدراسة تقييم التشريعات في قطاع النقل في المنطقة العربية

الهدف من الدراسة

تهدف دراسة تقييم التشريعات في قطاع النقل في المنطقة العربية إلى ما يلي:

1- مراجعة وتحليل الإطار التشريعي لقطاع النقل في كل دولة من الدول الأعضاء.

2- استعراض التطور الحاصل في مجال مواءمة التشريعات في قطاع النقل في المنطقة مع الإضاءة على الجهود المبذولة لهذا الغرض في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

3- استعراض التجارب الناجحة لبعض المناطق أو التكتلات مثل الاتحاد الأوروبي في مجال مواءمة التنظيم المؤسسي والتشريعي لقطاع النقل وإظهار الفائدة المحققة من تلك المواءمة، خاصة على صعيد التجارة البينية.

4- تحديد أهم التشريعات المطلوبة لحركة النقل بين بلدان المنطقة وعرض أوجه التشابه والاختلاف بين التشريعات ذات الصلة في البلدان المختلفة وتوضيح أهمية هذا التشابه أو الاختلاف وأثره على تسهيل النقل بين تلك البلدان.

5- تقديم مجموعة من المقترحات بشأن الإجراءات التصحيحية المطلوب من كل دولة اعتمادها وتنفيذها في بنيتها التشريعية لدعم عملية التكامل.

6- تقديم اقتراحات بقوانين جديدة أو بتعديل بعض القوانين والتشريعات في كل دولة لتسهيل إجراءات نقل البضائع والأفراد بين الدول وتحقيق التكامل فيما بينها، مع توضيح الفوائد التي يمكن تحقيقها من تعديل الهياكل التنظيمية أو التشريعية.

7- تحديد الخطوات المقترحة لإصدار تلك التشريعات بشكلها النهائي والإطار الزمني لذلك.

مهام الاستشاري/الاستشارية

تشمل مهام الاستشاري/الاستشارية المكلف/المكلفة إجراء الدراسة ما يلي:

1- وضع خطة عمل للدراسة المقترحة تتضمن أبرز الأنشطة المقررة مع الوقت اللازم لتنفيذها.

2- تحديد أهم التشريعات المطلوبة لحركة النقل بين بلدان المنطقة.

3- إجراء مسح شامل للوضع الحالي للتشريعات المتعلقة بقطاع النقل في كافة بلدان المنطقة.

4- إجراء مقارنة فعلية لهذه التشريعات وإظهار أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها.

5- التعريف بالخطوات التمهيدية المطلوبة لتحضير بلدان المنطقة لمواءمة التشريعات في قطاع النقل.

6- وضع قائمة بالخطوات المطلوبة من كل دولة لإجراء التعديلات اللازمة من أجل تحسين درجة انسجام التشريعات التي تنظم قطاع النقل.

7- اقتراح خارطة طريق لمجموعة العمل المعنية بمواءمة الهياكل المؤسسية والتشريعات في قطاع النقل.

8- عرض المسودة الأولى للدراسة على الاجتماع الرابع لمجموعة العمل لأخذ ملاحظاتها وتعديل المسودة الأولى.

9- إعداد المسودة النهائية المتفق عليها من قبل مجموعة العمل لعرضها على لجنة النقل في دورتها الخامسة عشرة.

المنهجية المتبعة في الدراسة

يُطلب من الاستشاري/الاستشارية اتباع المنهجية التالية في إعداد الدراسة:

1- اعتماد المراجعة والبحث في المعلومات والوثائق ذات الصلة، لا سيما نتائج الاستبيان الذي أعدته مجموعة العمل.

2- التواصل المباشر مع الدول الأعضاء عبر ممثليها في مجموعة العمل بهدف الحصول على معلومات تفصيلية بهذا الشأن.

3- القيام بزيارات ميدانية (إن تطلب الأمر) لبعض الدول للاطلاع على القوانين في مجال النقل.

مدة الإعداد

يستغرق إعداد هذه الدراسة ستة أشهر توزع كالتالي:

1- تقدم النسخة الأولية للمراجعة من قبل الإسكوا ولجنة النقل بعد أربعة أشهر من إتمام التعاقد.

2- تقدم النسخة النهائية من الدراسة بعد شهرين من استلام ملاحظات الإسكوا واللجنة على النسخة الأولية.

المؤهلات المطلوبة

ينبغي أن يتمتع الاستشاري/الاستشارية بما يلي:

1- مؤهل علمي لا يقل عن شهادة ماجستير في القانون.

2- خبرة لا تقل عن 10 سنوات في التخطيط للمؤسسات المعنية بالنقل و/أو التشريعات ذات العلاقة، مع الأفضلية لذوي الخبرة مع المنظمات الدولية.